دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

| | |
|---|---|
| العنوان: | سياسة الحياد الإيجابي وأثرها على العلاقات العمانية - العربية (2011 - 2015م) |
| المؤلف الرئيسي: | المعمري، عبدالعزيز بن هلال بن علي |
| مؤلفين آخرين: | المقداد، محمد أحمد(مشرف) |
| التاريخ الميلادي: | 2017 |
| موقع: | المفرق |
| الصفحات: | 1 - 128 |
| رقم MD: | 856030 |
| نوع المحتوى: | رسائل جامعية |
| اللغة: | Arabic |
| الدرجة العلمية: | رسالة ماجستير |
| الجامعة: | جامعة آل البيت |
| الكلية: | معهد بيت الحكمة |
| الدولة: | الاردن |
| قواعد المعلومات: | Dissertations |
| مواضيع: | السياسة الدولية |
| رابط: | http://search.mandumah.com/Record/856030 |

© 2020 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

# الفصل الأول

# الإطار النظري للدراسة

**المقدمة:**

تُجسد الدبلوماسية العُمانية سعي السلطنة، إلى ربط الأهداف الداخلية المتمثلة في ضمان الاستقرار والتنمية والتحديث، بما لا يتعارض مع الطابع التنفيذي بأهداف السياسة الخارجية ومنطلقاتها الاستراتيجية المؤكدة على ضمان أمن السواحل العُمانية بجهد عُماني خالص، مع عدم إنكار مصالح الدول الأخرى، وأن الدبلوماسية العُمانية أقرب إلى البرجماتية الإيجابية، التي مفادها أن صانع القرار العُماني مهتم بمصلحة الدولة في قراراته.

غير أن الوعي المصلحي هذا، لا يعني التضحية بالمبادئ والقيم، فهي إذن برغماتية إيجابية: ففي حالة مقاطعة مصر كانت المصلحة قصيرة المدى، تقضي أن تقاطع سلطنة عُمان مصر؛ لكي تضمن استمرار علاقاتها مع الدول العربية غير أن مبدأ الإبقاء على العلاقات أولى من قطعها، جعل الموقف العُماني أكثر مبدئية ومعنى ذلك أن البرغماتية العُمانية برغماتية مبدئية.

وبرغم أن سلطنة عُمان دولة محدودة الموارد الاقتصادية، مع قلة عدد السكان ورغم أن موقعها الجغرافي المتميز الحساس، الذي يقع بين دول إقليمية أيديولوجية، وأخرى ذات موارد محدودة اقتصادياً، ولكنها ذات عدد سكاني كبير، مثل الهند أو إيران، وحتى اليمن إلا أن الدبلوماسية العُمانية كانت دائماً دبلوماسية متوازنة، تحاول أن تحافظ على مصالحها، من خلال توازن إقليمي،

تجعل حتى الدول الكبرى، جزءاً من المعادلة الإقليمية؛ من خلال العلاقة مع بريطانيا، والولايات المتحدة.

تقع سلطنة عُمان بين خطي عرض (١٦,٤٠) و (٢٦,٢٠) درجة شمالاً، وخطي طول (٥١,٢٠) و (٥٩,٤٠) درجة شرقاً والموقع له تأثير واضح في مناخ السلطنة، فموقع عُمان وإطلالته البحرية كان له دور فاعل في تلطيف الجو في الصيف وخاصة منطقة السواحل، ودفئها في الشتاء، وكان للموقع الفلكي لسلطنة عُمان وراء ظهور إقليمين مناخيين هما: إقليم عُمان الشمالي، وإقليم ظفار، (الهيتي، ٢٠٠٠: ٣٣)، وتقع سلطنة عُمان بين الدول متوسطة الحجم كالإمارات العربية المتحدة التي تبلغ مساحتها (٨٣,٦٠٠كم$^{٢}$)، والدول كبيرة الحجم كالمملكة العربية السعودية التي تبلغ مساحتها(٢,١٤٩,٦٩٠ كم$^{٢}$)، إذ تبلغ مساحة السلطنة (٣٠٩,٥٠٠كم$^{٢}$)، (العزيري، ٢٠٠٣: ٦٦) كما هو مبين في الملحق رقم (١).

وتشرف سلطنة عُمان على عدد من المسطحات المائية متمثلة ببحر عُمان، والبحر العربي، ومضيق هرمز، وقد كان للموقع البحري أثر في توجيه علاقاتها الدولية، والأهمية المتوقعة البحرية لعُمان لا تأتي من كون السلطنة تشرف على عدة بحار، وإنما من خلال سواحلها التي تمتد إلى (٣١٦٥) كم ابتداءً من مضيق هرمز، حتى حدود جمهورية اليمن في الجنوب، كما تتمتع سلطنة عُمان بسواحل دافئة وواجهات صالحة لرسو السفن، مما أدى إلى انتعاش التجارة فيها بشكل كبير (العزيري، ٢٠٠٣: ٥٤)، وتجاور عُمان ثلاثة دول ترتبط معهم بحدود برية وهي: الجمهورية العربية اليمنية، والمملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وتتمتع السلطنة بعلاقات طيبة مع جيرانها.

لقد حمل الموقع الجغرافي الاستراتيجي عُمان مسؤولية كبرى، مسؤولية جسيمة في حماية مدخل الخليج العربي الذي تتزاحم عليه القوى الكبرى، وتقوم حوله مذهبيات بدأت تؤثر في سياسات دولها، وكانت الأولوية لدى عُمان هي المحافظة على أمن منطقة الخليج حتى وإن أدى ذلك أحياناً إلى قرارات منفردة لكنها في المحصلة تنسجم مع مصلحة الأمة العربية التي كانت دولها تعود غالباً إلى ما رأته واختطته السياسة العُمانية (الموافي، ٢٠٠٢: ١١٧).

من هنا جاءت هذه الدراسة للوقوف على سياسة الحياد الإيجابي وأثرها على العلاقات العمانية – العربية (٢٠١١–٢٠١٥م).

## أولاً: أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من ناحيتين علمية (نظرية)، وعملية (تطبيقية) كالتالي:

### ١- الأهمية العلمية (النظرية)

تكمن الأهمية العلمية للدراسة، كونها تسهم في التأصيل النظري لموضوعها، في مجاله الأكاديمي؛ مما يفيد المهتمين والمختصين والباحثين في مجال السياسة الخارجية، خاصة أن السياسة الخارجية لسلطنة عُمان قد اتصفت بالحياد الإيجابي؛ نتيجة إدراكها لأهمية اللجوء لهذه السياسة، في ضوء الظروف السياسية التي تشهدها منطقة الخليج العربي، وانعكاسها على أمن واستقرار دولها.

لذا فمن الضروري إدراك أهمية سياسة الحياد الإيجابي، ودورها في تعزيز العلاقات العُمانية – العربية، في مرحلة زمنية شهدت تغيرات كبيرة، في بنية النظام الإقليمي العربي، والعلاقات العربية– العربية.

### ٢- الأهمية العملية (التطبيقية)

توفر الدراسة عملياً فرصاً لبيان طبيعة وأبعاد سياسة الحياد الإيجابي لسلطنة عُمان، حيث تشكل هذه الدراسة مرجعاً للباحثين والمختصين في هذا المجال، ما يساعد على فهم توجهات السياسة الخارجية العُمانية تجاه علاقتها مع الدول العربية كما يمكن أن تشكل هذه الحالة أنموذجاً يستفاد منه في العلاقات بين الدول.

## ثانياً: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

١- تسليط الضوء على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان.

٢- توضيح لسياسة الحياد الإيجابي.

٣- توضيح لسياسية الحياد الإيجابي التي تنتهجها سلطنة عُمان في علاقاتها الخارجية.

٤- بيان مستوى تأثير سياسة الحياد الإيجابي على العلاقات العُمانية – الخليجية.

٥- بيان مستوى تأثير سياسة الحياد الإيجابي على العلاقات العُمانية –العربية.

## ثالثاً: مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

تنتهج سلطنة عُمان في سياستها الخارجية، إزاء أي من القضايا الصراعية، على وجه العموم، وفي محيطها الإقليمي، بشكل خاص استراتيجية الحياد وعدم الانحياز إلى أي طرف، والحياد العُماني يستبطن القدرة على إدارة جهود التهدئة بين الأطراف المتصارعة، وإبقاء جميع قنوات الاتصال مفتوحة مع كافة الأطراف، التي من شأنها المساهمة في تسوية الأزمات، والتزامها بالاضطلاع بدور الوسيط بين الفرقاء المتصارعين يتطلب أول ما يتطلب، اعتماد مبدأ الحياد التام في التعامل مع أي أزمة دولية، وربما ظهر هذا جليًا في صراعات إقليمية كبرى، مثل الموقف من مصر- (كامب ديفيد ) والحرب العراقية الإيرانية، ودخول القوات العراقية للكويت، وغيرها من الأزمات الصراعية التي شهدتها المنطقة وأخيراً موقفها الإيجابي من الصراع في اليمن وعدم

المشاركة في عاصفة الحزم، واستمرار سفارة السلطنة في دمشق حالياً خلافاً لمواقف جميع دول مجلس التعاون الخليجي.

واستناداً على ما سبق يمكن صياغة السؤال المحوري في المشكلة البحثية على النحو الآتي:

- ما أثر سياسة الحياد الإيجابي، التي تتسم بها سلطنة عمان في تفاعلاتها الدولية على علاقة السلطنة مع الدول العربية ؟
- ما توجهات السياسة الخارجية العمانية تجاه علاقاتها مع الدول العربية؟
- ما هي المرتكزات التي تقوم عليها السياسة الخارجية لسلطنة عمان في علاقاتها الخارجية ؟
- ما ملامح وأبعاد سياسة الحياد الإيجابي في السياسة الخارجية لسلطنة عُمان ؟

**رابعا: فرضية الدراسة:**

تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسية مفادها: "هناك علاقة ارتباطية بين سياسة الحياد التي تنتهجها سلطنة عُمان تجاه القضايا الدولية والإقليمية من جهة، وبين توثيق أواصر العلاقات العربية بشكل عام، والخليجية بشكل خاص من جهة أخرى".

**خامسا: متغيرات الدراسة:**

**المتغير المستقل:** سياسة الحياد الإيجابي لسلطنة عمان .

**المتغير التابع:** العلاقات العُمانية – الخليجية والعربية (٢٠١١-٢٠١٥) .

## سادساً: مصطلحات الدراسة:

**السياسة الخارجية:** تعرف السياسة الخارجية بأنها، هي برنامج العمل المعلن الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية، من بين مجموعة البدائل المتاحة؛ من أجل تحقيق أهداف محددة في عمل المحيط الدولي(سليم، ١٩٨٤ :١٦). أو أنها برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي (بدوي، ١٩٧٢ :٤٠-٤١)، أو أنها تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول(عيسى، وغالي، ١٩٧٩ : ٣٠٩).

وقد جمع كوبلان هذه التعريفات بقوله إنها "مجموعة الأفعال والإجراءات التي تتخذها الدولة في علاقاتها، مع الدول الأخرى؛ بهدف تحقيق مصلحتها الوطنية في الدرجة الأولى ومن ثم الانطلاق نحو الأهداف الأخرى، وهي، في العادة، نتاج تفاعل المؤثرات الخارجية والداخلية السلبية منها والإيجابيّة ومدركات صنّاع القرار في الدولة (William, 1971 :85).

**الحياد:** حياد: مصدر حَايَدَ الحِيادُ: عدَمُ الميْل إلى أي طرفٍ من أَطرافِ الخُصومة على الحِياد: غير منحاز لأيٍّ من الطرفين الحِيادُ الإيجابيّ: مذهب سياسيّ يقوم على عدم الانحياز إلى كتلة سياسيّة من الكتل / الدول المتصارعة في الميدان السِّياسيّ.

**ويعرف إجرائياً:** ألزمت سلطنة عُمان نفسها باتباع سياسة خارجية حيادية حيال كل القضايا التي تكون طرفا فيها، أو تلك التي تكون قادرة على التأثير فيها. وقرأت الدولة العُمانية الأحداث الجارية في العالم بشكل عام، وفي المنطقة على وجه الخصوص من زاوية أن من واجب كل الدول المنتمية إنسانياً للمجتمع الدولي المتحضر، أن تسعى إلى نبذ الخلاف، وبالتالي الالتزام بالحلول السلمية،

وهذا لن يتأتى إن لم توجد بعض الدول القادرة على إدارة التهدئة، وذلك عن طريق إبقاء جميع القنوات مع كل الدول مفتوحة، وبناء علاقات جيدة معها، الأمر الذي يهيء لها فرصة حلال أزمات بعد أن حققت القبول لدى جميع الأطراف، وهذا لن يكون إلا إذا اعتمدت هذه الدول الحيادية (القطاطشة، والحضرمي، ٢٠٠٧ :٣٩٨).

**العلاقات العُمانية – العربية:** مصطلح يشير إلى العلاقات بين سلطنة عُمان والدول العربية، للوقوف على طبيعة، ومحددات، ومستوى هذه العلاقة، وتطورها في فترة الدراسة.

## سابعاً: حدود ومحددات الدراسة:

**الحدود الزمنية:** تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية التي تمتد بين عامي ٢٠١١ – ٢٠١٥م والتي شهدت فيها منطقة العربية تطورات سياسية مهمة متأثرة بالربيع العربي، وخصوصاً اليمن والبحرين والخلافات التي حدثت داخل مجلس التعاون، وخلاف مجلس التعاون الخليجي مع إيران والتي كان للسلطنة مواقف واضحة تجاهها، ومواقف عُمان من الثورات العربية، والتطورات السياسية التي شهدتها بعض الدول العربية في مرحلة ما بعد الربيع العربي.

**الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على دول المنطقة العربية بما فيها سلطنة عمان.

**محددات الدراسة:** من المتوقع أن يعرض الباحث لبعض من الصعوبات المرتبطة بقلة الكتب والمراجع التي تناولت موضوع الدراسة، حيث أن هناك قلة في الكتب التي تناولت موضوع الحياد الإيجابي في السياسة الخارجية العمانية.

## ثامناً: منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على استخدام منهج النظم، حيث تعتبر نظرية النظم في التحليل الدولي في الكثير من الآراء، من أبرز النظريات التي استطاعت أن تحقق قبولاً عاماً وواسعاً لها في الوسط الأكاديمي المتخصص في تعريف مفهوم النظام، وخصائصه بشكل عام.

يعرّف النظام (System)، أي نظام بأنه عبارة عن كيان عام، تتداخل عناصره، ومكوناته على نحو يجعله يتفاعل، ويتبلور في النهاية في صورة أو أخرى، وأي نظرية تحاول أن تتعرف على اليفية التي تترابط بها هذه المكوّنات وتتفاعل يُطلق عليها نظرية النظم (Systems Theory) (McClleland,1961 :412-414).

وقد ركز دافيد ايستون في تحليلاته النظمية على الجانب المتعلق بمقدرة النظم السياسية على الاستجابة لضغوط البيئة ومؤثراتها، وهذه الضغوط التي يُطلق عليها مطالب أو حاجات (Demands) قد تنبع من البيئة الخارجية للنظام، كما قد تنبثق من داخل النظام نفسه. وتتوقف طبيعة القرارات والسياسات التي يتوصل إليها النظام في مجال استجابته لتلك الضغوط والمطالب على القدر المتاح له من الإمكانات والموارد المساندة (أو ما يسميه Supports) (Dougherty, 1971 :102-104.).

أما جابرييل ألموند فقد عرف النظام السياسي، بأنه كيان محدد من التفاعلات التي تحدث في كل المجتمعات المستقلة، وتتركز وظيفة هذا النظام في تحقيق عمليات الاندماج والتكيّف، سواء ما تعلق من ذلك بالداخل أو في علاقة المجتمع بغيره من المجتمعات الخارجية، وذلك بأسلوب

الاستخدام الفعلي أو التهديد باستخدام وسائل الإكراه المادي المشروع، أوالقانوني (Dougherty,1971 :111).

وأما كارل دويتش فيعتقد أن النظام السياسي شأن أي نظام آخر يتميز بدرجة عالية نسبياً من القدرة على الاتصال والتفاعل. ويؤكد أن النظام السياسي يجب أن يكون مزوداً بإمكانيات ملائمة وفعّالة لتجميع المعلومات عن الداخل والخارج، ثم نقل هذه المعلومات إلى مراكز اتخاذ القرارات المسئولة عن تحديد استجابة النظام إزاء الضغوط والتحديات التي يتعرض لها( Kaplan,1984 :3-20).

ويمكن تعريف نظرية اتخاذ القرارات الخارجية على أنها تلك العملية التي يتم من خلالها التوصل إلى صيغة عمل معقولة، من بين عدة بدائل متنافسة، بحيث تكون القرارات ترمي إلى تحقيق أهداف معينة، أو تفادي حدوث نتائج غير مرغوب فيها، وإن عملية اتخاذ القرارات هي عملية جماعية متكاملة، تمثل ذروة التفاعل، والتشاور الذي يتم على عدد من المستويات التنظيمية ذات الصلة بهذه العملية المعقدة(المقلد، ١٩٨٢).

وهناك من يعرف نظرية اتخاذ القرار الخارجية: إنها الدراسة المتفحصة والشاملة لمختلف العناصر التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار، عند تحليل سياسة معينة، سواء بشكل عام أو في لحظة معينة، أي أن النظرية تعمل على تحديد عدد كبير من المتغيرات المتعلقة بالموقف، ثم تسعى لتحديد العلاقة بشكل مفيد بين هذه المتغيرات، ويركز هذا التعريف على أن نظرية اتخاذ القرار تلعب دوراً مهماً، في كشف العديد من الجوانب الهامة في السياسة، كما أنها تفيد البحوث التي تسعى لدراسة الأفراد صناع القرار بشكل أفضل كثيراً من النظريات الأخرى(كانتور، ١٩٨٩).

يقصد بعملية صنع القرار التوصل إلى صيغة، أو اختيار بديل من بديلين، أو أكثر باعتبار أن البديل هوالأكثر قدرة على حل المشكلة، أو (المشاكل) القائمة بشكل يحقق لإحدى الدول الأهداف المطلوبة؛ لما يتمثل فيه من مواصفات تتناسب مع الإمكانيات المتاحة. أو بعبارة أخرى فإن صنع القراريعني القدرة على اختيار سلوك معين من بين نوعين أو أكثر من البدائل السلوكية(السلمي، ١٩٧١ :٢٦)، والمنهج التحليلي وهو أهم المناهج كونه يرتكز على تحليل عناصر قوة الدولة وبالتالي تقدير قوة خططها المستقبلية لبناء وزنها الدولي.

وسيتم استخدام هذه المناهج في تحليل وبيان مستوى تأثير سياسة الحياد الإيجابي وأثرها على العلاقات العُمانية– العربية، وذلك من خلال بيان سياسة الحياد الإيجابي في السياسة الدولية لسلطنة عُمان (دراسة نظرية وتحليلية )، والعلاقات العُمانية – العربية (دراسة سياسية واقتصادية)، وسياسة الحياد الإيجابي لسلطنة عُمان تجاه القضايا الإقليمية (٢٠١١–٢٠١٥م).

**تاسعاً: الدراسات السابقة:**

من أهم الدراسات ذات صلة بموضوع الدراسة ما يلي:

- **دراسة لطفي (٢٠١٥م)، بعنوان: "قراءة حـالة سياسية، سلطنة عُمان والدور "المطلوب" في الملـف الــيمني"** تعالج هذه الدراسة دور سلطنة عُمان في الملف اليمني في ظل التصريحات التي صدرت من الرئيس اليمني المخلوع علي عبد الله صالح، بشكره دور السلطنة في الوساطات بين الحوثي وصالح من جهة والسعودية والتحالف من جهة أخرى، وما تزعمه دوائر إعلامية إيرانية أن السلطان قابوس اخبر الملك سلمان ان تورطه في اليمن مكيدة امريكية. كذلك تأتي هذه الورقة في ظل مقالات سياسية صدرت عن صحيفة الوطن

العُمانية، المقربة من السلطان قابوس وانتهاجها دور الحياد إزاء الأحداث الجارية بل ومطالبتها دول الجوار باحترام سيادة الدول المحيطة بها، وفي ظل مشاركة ممثل عن السلطان قابوس" أسعد بن طارق آل سعيد" في مؤتمر شرم الشيخ، وتأكيده أن بلاده تؤيد الشرعية في اليمن، وأخيراً في ظل تصريحات شخصيات سياسية وإعلامية ايرانية عن الدور العماني في الملف ذاته.

- **دراسة(علام، ٢٠١٥) بعنوان: "نهج استقلالي: سياسة عُمان الخارجية في سياقات إقليمية استقطابية"**،هناك العديد من الأساليب والتقنيات لإجراء عملية التقويم للسياسات الحكومية لكنها جميعا تنطوي على شكل من أشكال التحليل، والتفسير، والحكم، والمقارنة بين الأهداف المعلنة ومؤشرات الأداء والنتائج الفعلية، والنظر، وقياس الآثار، والمقارنة مع سياسات أخرى، والتركيز على الكفاءة والفعالية، ومحاولة فهم الكيفية التي تعمل بها السياسة في الممارسة الواقعية خصوصاً بالنسبة إلى الطريقة التي تعمل بها من الناحية النظرية، وأكاديمياً هناك منهجان لمقاربة السياسات العامة، المنهج الأول: التحليل التوجيهي ( prescriptive analysis)، وهو يهدف إلى تطوير عملية البناء السياسي، من خلال إيجاد خيارات منطقية لتحقيق الخطط والبرامج. والمنهج الثاني: هو التحليل الوصفي التنبؤي ( descriptive predictive analysis)، وهو يحاول إدراك المغزى من السياسات التي تم تنفيذها، وتقييم نتائج ومنجزات تلك السياسة. وتطرقت الدراسة إلى المبادئ التي استندت عليها الحكومة العُمانية في بناء علاقاتها الدولية سواء على المستوى الإقليمي أوالمستوى العالمي. وفي ذات الوقت مقاربة الممارسات السياسية الداخلية من خلال تقييم الخطط والبرامج المطروحة

والإنجازات أو الإخفاقات التي حصدتها الحكومة من تلك المشاريع. كما تعمد الدراسة إلى محاولة اكتشاف الطريقة التي يتم من خلالها بناء الخطط والبرامج السياسية الداخلية والخارجية في السلطنة، والتنبؤ بمستقبل تلك السياسة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

- **دراسة بسمة مبارك سعيد (٢٠١٤م) بعنوان قراءة في رؤية عُمان لقضيتي التقارب مع إيران والاتحاد الخليجي،** هدفت الدراسة للبحث في الأسباب التي تقف خلف الموقف العُماني الرافض لقضية الاتحاد الخليجي، وطبيعة العلاقات العُمانية–الإيرانية التي انعكست ظلالها على الموقف العُماني. وقد خلصت الدراسة الى أن الموقف العُماني، على صرامته، قابل للتغيير إذا ما انتفت الأسباب التي يستند عليها: فالوحدة في حد ذاتها لا يمكن أن تكون مرفوضة من حيث المبدأ؛ إذ إنَّ عُمان، كدولة مؤسسة لمجلس التعاون الخليجي، وقّعت على النظام الأساسي للمجلس، والذي تنص مادته الرابعة على أن الغاية النهائية من وراء تأسيس هذا الكيان المشترك هو الوصول إلى الوحدة. كما أن عُمان لا يمكن أن تغفل عن أن الوحدة الخليجية الناجحة المستدامة، جزء أساس من تطلعات شعوب المنطقة بما في ذلك شعبها. وفي جميع الأحوال لا ينبغي أن يُقرأ موقف عُمان كمؤشر على أنها ضد التقارب الخليجي أو أنها تسعى لشق الصف؛ إذ إن الدور الذي لعبته وتلعبه السلطنة ضمن مجلس التعاون الخليجي، يشير إلى عكس ذلك؛ فعُمان إحدى الدول التي أسست المجلس، وعملت على إنجاحه والتزمت بقراراته وبرامجه، وسعت دومًا نحو تقريب وجهات النظر. وقامت بواجبها أثناء حرب الخليج الثانية، وتقدمت في العام ١٩٩١م بمشروع لتأسيس جيش خليجي موحد، تم رفضه من قبل دول أخرى.

- **دراسة الوهيبي (٢٠١٢م)، بعنوان: "أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان"**، هدفت هذه الدراسة بدورها إلى التعرف على أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية العُمانية، في عهد السلطان قابوس بن سعيد، وأثر هذه السياسة في جعل سلطنة عُمان بلداً مستقراً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، والتعرف إلى ملامح السياسة الخارجية العُمانية في عهد السلطان قابوس وأثر الموقع الجغرافي على هذه السياسة، وإبراز التحديات والعقبات التي تواجه سياسة عُمان الخارجية، ودراسة الدور الذي يلعبه الموقع الجغرافي في توجيه السياسة الخارجية العُمانية، وتحديد التوجهات المستقبلية لصانع القرار السياسي ضمن سياق الجغرافيا السياسية.
- **دراسة مقيبل (٢٠١٠م)، بعنوان: أثر المحددات الجغرافية والتاريخية والاقتصادية في السياسة الخارجية العُمانية ١٩٧٠-٢٠٠٨م**، هدفت الدراسة إلى توضيح ملامح السياسة الخارجية العُمانية في عهد السلطان قابوس، وقد استخدمت الدراسة منهج تحليل المضمون، ومنهج النظم، حيث يستند نظام السياسة الخارجية العُمانية إلى منهج تحليل النظم الذي يعود إلى النصف الثاني من القرن العشرين. وقد توصلت الدراسة إلى أن شخصية السلطان قابوس كانت فاعلاً أساسياً في صنع القرارات العُمانية.
- **دراسة القطاطشة والحضرمي (٢٠٠٧)، بعنوان "الثوابت والمرتكزات في السياسة الخارجية العُمانية"**، هدفت هذه الدراسة إلى بيان الثوابت والمرتكزات في السياسة الخارجية العُمانية، حيث أتسمت السياسة الخارجية العُمانية بمجموعة من الصفات التي فرضتها حقائق التاريخ والجغرافيا، والإمكانات الأمنية والاقتصادية والثقافية. وقد جاءت في المجمل سياسة هادئة

ومعتدلة ومتوازنة وحيادية، كما أنها كانت مؤثرة على المستويات الخليجية والعربية والإقليمية والدولية وموضع احترام وتقدير من جميع الدول. وتنطلق إستراتيجية الحياد الإيجابي، من مبدأ الواقعية السياسية التي تتبناها القيادة العُمانية، والتي تدرك حدود قدرتها ومعطيات قوتها وتسعى إلى توظيفها بشكل جيد، اتساقًا مع استحقاقات موقعها الجغرافي الجيواستراتيجي، وعمقها التاريخي والحضاري، الأمر الذي جعل منها، على الرغم من قلة الموارد والثروات بالمقارنة مع جيرانها في منظومة مجلس التعاون الخليجي، دولة ذات علاقات طيبة مع الجميع، بما كفل لها مكانة متميزة على الصعيد الإقليمي والدولي، على الرغم من إمكانياتها المتواضعة.

- **دراسة السويدي (٢٠٠٥)، بعنوان: "تاريخ العلاقات السياسية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان ١٩٧٠-٢٠٠٠"**،هدفت هذه الدراسة إلى توضيح تاريخ العلاقات السياسية بين دولة الإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عُمان، واعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي لمعالجة المشكلة من خلال المعطيات التي أفرزتها تجربة كل من الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان في مجال العلاقات الثنائية السياسية وكذلك الاقتصادية والثقافية، وأوضحت الدراسة. في محاولتها لعرض طبيعة العلاقات بين الدولتين وأسلوب التعاطي مع الملفات المشتركة والفاعلة بين الطرفين، كيفية بناء القرار السياسي نحو التعاون بين الدولتين، مما يسهل ذلك للدارس التعرف إلى آلية صنّاع القرار في الاتحاد والتعاون ورغبتهم على المستوى الإقليمي.

**ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :**

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بحداثة عرضها لموضوع الدراسة، حيث أن أي من الدراسات السابقة لم تتناول موضوع سياسة الحياد الإيجابي للسلطنة وأثرها على العلاقات العُمانية – العربية في ضوء مرتكزات وثوابت السياسة الخارجية العُمانية ومواقفها تجاه القضايا العربية.

## الإطار النظري:

التزمت السياسة الخارجية العُمانية بمبدأ اعتماد الحوار، وتعزيزه بين الأطراف المتنازعة، لحل الخلافات بروح الوفاق، والتفاهم، والتنكر لفكرة الحرب ومقاومتها كوسيلة؛ لفض الخلافات، وإنهاء الصراعات بين الدول، وأن الحوار يجب أن يكون هو اللغة السائدة؛ وذلك لأن هذا الثابت لا يقر أي شكل من أشكال الحروب واستخدام القوة والسلاح إلا ما كان دفاعاً عن النفس.

من هذا المنطلق، جاء الفهم العُماني للعلاقات الدولية، وبالتالي لمفهوم السياسة الخارجية، وذلك تأكيداً على أن المصالح المشتركة بين الدول هي الأساس الذي يجب أن يُرتكز عليه، إضافة إلى ضرورة البناء على الإيجابيات.

وقد تنامى هذا التوجه مع مكونات النفس العُمانية الجانحة للسلم والتفاهم على الصعيدين العام والخاص(حمودي، ١٩٩٣: ١٣٥-١٣٦)، وذلك حين تبنّى الفكر السياسي العُماني مذهبية الالتزام بالحوار كوسيلة مُثلى للحصول على الحقوق المشروعة، على أن يكون هذا الحوار هادفاً، وليس من أجل ذاته، أو من أجل إضاعة الوقت وتوكيد النفاق السياسي وإشغال الرأي العام دون فائدة.

ويتضح ذلك من مقابلة للسلطان قابوس مع صحيفة الأهرام القاهرية في ١٩٨٥/١/٢٠م بقوله: "قد ثبت بالدليل أنه يمكن بالمفاوضات وبالطرق السلمية أن تتوصل الأطراف المختلفة إلى حلول أفضل من الحلول التي يمكن التوصل إليها بالنار والبارود، وهي الحلول التي تزهق الأرواح وتنفق وتضيّع الأموال".

استطاعت السياسة العُمانية أن تسجّل موقفاً يُحسب لها، حين أقامت حالة حوارية بين إيران والعراق، واستطاعت بالفعل أن تهيء لجمع الطرفين على فكرة بدء مفاوضات مباشرة، وذلك عبر تهيئة لقاء قمة كان وشيكاً بين الرئيسين العراقي والإيراني، إلا أن دخول العراق إلى الكويت في ٢ آب ١٩٩٠م أفشلت هذه المحاولة، وكذلك فعلت عندما حلّت كل قضاياها الحدودية، وقضية ظفار، وقضية علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي السابق وعلاقاتها مع إيران (أبو طالب، ١٩٩٣ :٢١٥-٢١٨).

تمكنت سلطنة عُمان من أن تحقق مشاركة فاعلة وإيجابية في تمهيد الأرضية لحل العديد من الأزمات التي جنبت المنطقة، أو أنها كانت قادرة على تجنيبها صراعات كثيرة. وما تفجّر الكثير من الحروب في المنطقة إلا ويعود إلى رفض التوجهات العُمانية والتقليل من أهميتها؛ تلك التوجهات التي اعتمدتها القيادة العُمانية الحديثة منذ تأسيسها.

وأن الأخذ بدبلوماسية الحوار حسب الفكر السياسي العُماني لا يعني اللجوء إلى الحوار بشكل مطلق، بل إلى ذلك الحوار المثمر والإيجابي الذي يؤدي إلى نتائج جيدة. ومن هنا تأتي الدعوة العُمانية إلى ضرورة التنبه والاستعداد والتمكُّن مع الميل إلى الأخذ بالحوار، حيث قال السلطان قابوس في خطابٍ له بتاريخ ١٩٧٥/١١/١٨م: "إننا لسنا على استعداد لأن نضع أيدينا في

يد حليف غادر. وإننا نحمل السلاح دفاعاً عن العقيدة والوطن والكرامة، ونمد أيدينا حرصاً على الوئام والسلام ورابطة الدم".